تقرير حول
دور البنوك العربية في دعم التعاون الاقتصادي العربي

للباحثة/ منال أحمد النجار

يحمل النظام العالمي الجديد العديد من التحديات للدول العربية .. من أهم ملامح هذا النظام الجديد انتهاء القطبية الثنائية التي سادت إثناء الحرب الباردة، وسيادة أفكار اقتصاديات السوق التي تجسدها الأقطاب الثلاثة صندوق النقد الدولي IME والبنك الدولي IBRO ومنظمة التجارة العالمية WTO، بالإضافة إلى تعاظم دور التكتلات الاقتصادية المختلفة.

والتكتلات الاقتصادية لها خمس مستويات مختلفة كل مرحلة تزيد عن السابقة بإزالة المزيد من القيود المفروضة بين الدول المتعاونة وليس بالضرورة إتباع هذه المستويات تباعاً بل يمكن لأي مجموعة من الدول أن تختار المستوى الذي يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وهذه المستويات هي:

١- أبسط مرحلة للتعاون الاقتصادي هي مرحلة إزالة التعريفات الجمركية والقيود الكمية المفروضة على حركة السلع وتعرف باسم (منطقة تجارة حرة)
٢- مرحلة توحيد التعريفات الجمركية (منطقة اتحاد جمركي)
٣- مرحلة إزالة القيود المفروضة على حركة عناصر الإنتاج (سوق مشتركة)
٤- مرحلة تنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية (اتحاد اقتصادي)
٥- مرحلة توحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية بما في ذلك إجراءات مقاومة التضخم والكساد....الخ (وحدة

اقتصادية كاملة) وهذه المرحلة تستلزم وجود سلعة اتحادية ذات صلاحيات اقتصادية عليا ملزمة للسلطات القطرية[١].

وبالرغم من توافر العديد من الاتفاقيات والأطر المؤسسية إلى من شأنها دعم التعاون الاقتصادي العربي معها.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- جامعة الدول العربية واتفاقيتها الاقتصادية.
- منظمة المؤتمر الإسلامي واتفاقيتها.
- مجلس الوحدة المغاربية بين دول المغرب العربي.
- بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والمؤسسات المتخصصة مثل البنك الإسلامي للتنمية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، صندوق النقد العربي، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات[٢].

إلا أن النتائج كانت متواضعة إذا ما قورنت بالأهداف المأمولة لهذه الاتفاقيات والأطر المؤسسية، والبعض يستثنى من ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس الوحدة المغاربية.

كما أن النتائج كانت متواضعة إذا ما قورنت بالتكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي وفي ذلك يقول الأمين العام للجامعة العربية لمجلة اليقظة الكويتية.

لقد تزامنت فكره إقامة التجمعات الاقتصادية في المنطقة العربية في منتصف الخمسينات مع التوقيع على اتفاقية روما

---

(١) محمود الحمصى، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٩٤.

(٢) التحديات الاقتصادية للعالم العربي مواجهة التكتلات الدولية، (باريس: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٥).

التي أنشأت السوق الأوربية المشتركة، وكان أن قامت الدول العربية بالتوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ التي مهدت لاقامة السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ والتي صادفتها صعوبات كثيرة من أهمها أنها وضعت أفكاراً لا تتناسب مع الواقع العملي للأمة العربية وكان أن تجمد العمل بها، أما اليوم فنحن نعيش عصر التكتلات الاقتصادية ولا مكان لدول تعيش فرادى[٣].

وبالرغم من الاحباطات المتكررة على المستوى العربي أو الإسلامي كان آخرها الغزو العراقي للكويت والخلاف بين إيران ودولة الإمارات حول الجزر والخلافات الحدودية بين مجلس التعاون الخليجي وعقبات مسيرة السلام العربي - الإسرائيلي.

وبالرغم أيضا من اتجاه أغلب الآراء إلى صعوبة تحقيق أي تكامل اقتصادي عربي أو إسلامي إلا انه أصبح في ذلك الوقت هو الحل الوحيد للتعايش في ظل النظام العالمي الجديد.

وفى ظل التجارب المريرة السابقة يرى البعض أنة لا مفر للقيادات السياسية العربية من وضع صيغ لإعادة النهوض بالتعاون الاقتصادي العربي تكون أهم ملامحه[٤].

- الواقعية في تحديد الأهداف
- الوحدة العربية يجب أن تظل الهدف الأسمى ولا سبيل إلى تحويله إلى واقع إلا بخطوات تدريجية متصاعدة.
- مصلحة العرب القومية تستلزم مزيد من التقارب والتنسيق بين الدول العربية ويمتد ذلك إلى ضرورة إقامة تجمع اقتصادي عربي يتيح قدرة أكبر للتفاوض مع التكتلات الاقتصادية.

---

(٣) جامعة الدول العربية خمسون عاماً، (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٩٥، ص ٢٥٨).

(٤) المرجع السابق ص ١٨٨.

أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي للدول العربية:

إن الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية وعدم توفر الإرادة السياسية كانت من أهم أسباب التجارب المريرة السابقة للتعاون الاقتصادي بالإضافة إلى أسباب اقتصادية أهمها[٥].

- عدم توفر الضمانات التي يجب توافرها لرأس المال العربي المستثمر داخل المنطقة العربية.
- تجنب الاستثمارات في الزراعة والصناعة.
- ضعف الاقتصاد العربي بالإضافة إلى اختلاف النظم الاجتماعية واختلاف التقييم النقدي بين الدول.
- البنية الأساسية تهدف إلى التناقض.
- تخلف وسائل النقل وخاصة النقل البرى.
- أوضاع المنظمات والهيئات التابعة لجامعة الدول العربية وما تعانيه من أزمات مالية كبيرة.

ويرى البعض أن عدم توفر الإرادة السياسية تمثل أهم أسباب تعثر تجارب التعاون السابقة.. لذلك يجب تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة حتى تمثل القاعدة المتبعة التي يمكن أن يقوم عليها أي تعاون اقتصادي وان يكون ذلك من خلال خمسة محاور اقتصادية هي اعتماد مبدأ التخطيط الاقتصادي طويل الأجل، دعم الهياكل الاقتصادية الموسسية المشتركة، تسهيل التفاعل الطبيعي الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدان العربية، اعتماد المرونة في خطط التعاون الاقتصادي العربي، تطوير آليات الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك.

---

(٥) العالم العربي وتحدياته في ظل النظام العالمي الجديد. (باريس مركز الدراسات العربي، الأوروبي، ١٩٩٣، ص ٨٦).

دور البنوك العربية في دعم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية:

- يرى المتخصصون في البنوك العربية أن البنوك العربية يمكن أن يكون لها دور كبير في دعم هذا التعاون وهو يتوقف إلى حد بعيد على وجود مناخ استثمار ملائم لجذب الأموال والاستثمارات العربية من الخارج[٦].
- البنوك العربية بنوك حديثة بدأ تاريخها مع بداية القرن الحالي حيث أسس طلعت حرب بنك مصر في العشرينات أول بنك عربي ثم أسس عبد الحميد شومان البنك العربي المحدود عام ١٩٣٠.
وفى السعودية أسس سالم محفوظ البنك الأهلي التجاري السعودي عام ١٩٥٤
كذلك أسس محمد أبو شادي مجموعة اتحاد البنوك العربية الفرنسية من أوائل البنوك العربية المشتركة (الكونسوريتوم)[٧].
- التزامات العديد من الدول العربية تجاه جولة أورجواي الأخيرة[٨] وضعت البنوك العربية في تنافس مع البنوك العالمية ذات الخبرة والتكنولوجيا المتطورة مما يستوجب دمج البنوك العربية سواء على المستوى المحلى أو العربي حتى تستطيع تحقيق مزايا أهمها:

أ- تخفيض نفقات التشغيل نتيجة الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ب- الاستفادة القصوى من الكوادر الفنية العربية.

---

(٦) جامعة الدول العربية - خمسون عاماً، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(٧) عدنان بسبسو، أضواء على الاقتصاديات العربية، (القاهرة: دار العرب للبستاني، ١٩٩٢، ص ٣١٣).

(٨) الدول العربية التي وقعت على البيان الختامي لجولة أوراجوى هي الإمارات والبحرين وتونس وموريتانيا ومصر والمغرب وقطر والجزائر.
المصدر: وثيقة الجات من صندوق النقد العربي ١٩٩٥.

جـ- رفع المستوى الفني للمؤسسات المالية العربية حتى تتمكن من استخدام التكنولوجيا الحديثة في الخدمة المصرفية[٩].

د- التحرك في إطار اتحاد المصارف العربية لوضع قواعد محدده للمدلولات المحاسبية المصرفية والرقابة عليها يكون أسهل.

هـ- يسهل المساهمة في إنشاء هيئة لتأمين الودائع من خلال اتحاد المصارف العربية والمساهمة في إنشاء صناديق الاستثمار المشترك.

و- امكانية أفضل للتعاون مع المؤسسات التمويلية العربية.

ز- تدعيم وسائل الربط من خلال شبكه اتصالات ومعلومات متطورة[١٠].

ح- إمكانية أن تتبع البنوك استراتيجية البنوك الشاملة.

وإذا كانت استجابة البنوك العربية ضعيفة لمتطلبات الإنتاج فإنه يمكن للسلطات النقدية أن تلجأ إلى أساليب العشر على المباشر في حالة فشل جهود الاتحادات والجمعيات المهنية.

ويشير أصحاب هذا الرأي إلى تبنى اتحاد بنوك مصر هذه الدعوة للدمج الودي بين البنوك الصغيرة وبتشجيع من البنك المركزي المصري[١١].

- على البنوك العربية دور في مساندة القطاع الخاص في المرحلة الراهنة خاصة وأن أغلب الدول العربية اتبعت سياسات اقتصادية تصحيحية والتوسع في الاعتماد على القطاع الخاص ومؤشرات السوق.

---

(٩) عدنان بسيسو، مرجع سابق ذكره ص ٢٧٣.

(١٠) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري (القاهرة البنك الأهلي المصري، العدد الأول المجلد الثامن والأربعون، ١٩٩٥، ص ٩٦).

(١١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري (القاهرة: البنك الأهلي المصري، العدد الرابع المجلد الثامن والأربعون، ١٩٩٥ ص ٣٥٣).

- على البنوك العربية دور في دعم التجارة البنية بين الدول العربية بتقديم التمويل اللازم وتوفير الخدمات المصرفية اللازمة.
- على البنوك العربية دور في تطوير الأسواق المالية في الدول العربية.
- البنوك الإسلامية تعمل على نفس الأهداف الخاصة بدعم التعاون الاقتصادي العربي وان كانت تختلف في أساليب التمويل بالإضافة إلى التحرك في إطار اتحاد البنوك الإسلامية.